النتائج الفصلية للاستقصاء الشهري للظرفية

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

برسم الفصل الثاني من سنة 2014

المناخ العام للأعمال

تبعا لنتائج استقصاء الظرفية الصناعية الذي أجراه بنك المغرب والذي يخص الفصل الثاني من سنة 2014، يعتبر مناخ الأعمال «عاديا» في رأي 53% من الصناعيين و«غير ملائم» في رأي 29% منهم.

وحسب الفروع، يرجح أن مناخ الأعمال خلال الفصل الثاني من سنة 2014 كان «غير ملائم» حسب أرباب الصناعات «الكيماوية وشبه الكيماوية» وصناعات «الميكانيك وتحويل المعادن»، فيما يعتقد أنه كان «ملائما» في رأي أرباب صناعات «الكهرباء والإلكترونيك» و«الصناعات الغذائية»، و«عاديا» حسب الصناعيين العاملين في قطاع «النسيج والجلد».

وخلال الأشهر الثلاثة المقبلة، يتوقع أرباب الصناعات أن يكون مناخ الأعمال عاديا، مع وجود آفاق ملائمة في «الصناعات الغذائية» و«الصناعات الكهربائية والإلكترونية» وأقل ملاءمة في الصناعات «الكيماوية وشبه الكيماوية» وفي صناعات «الميكانيك وتحويل المعادن».

ظروف الإنتاج

من المرجح أن ظروف الإنتاج لم تتغير مقارنة بالفصل السابق.

بذلك، يحتمل أن يكون التموين قد مر في ظروف عادية في رأي 85% من أرباب الصناعات، إذ ظل مخزون المواد الأولية والمواد نصف المصنعة في مستواه العادي في كافة الفروع، باستثناء صناعات «النسيج والجلد» حيث يرجح أن يكون المخزون أقل من مستواه العادي، والصناعات «الكهربائية والإلكترونية» حيث المخزون أعلى من مستواه العادي.

وفي سياق اجتماعي تصفه أغلب المقاولات بالهادئ، يرجح أن يكون عدد المستخدمين قد ظل دون تغيير في الفصل الثاني من سنة 2014 في كافة الصناعات، باستثناء فرع «النسيج والجلد» حيث سجل تراجع هذا العدد وفرع «الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية» الذي ارتفع فيه عدد المستخدمين.

تقييم المناخ العام للأعمال (بالنسبة المئوية)

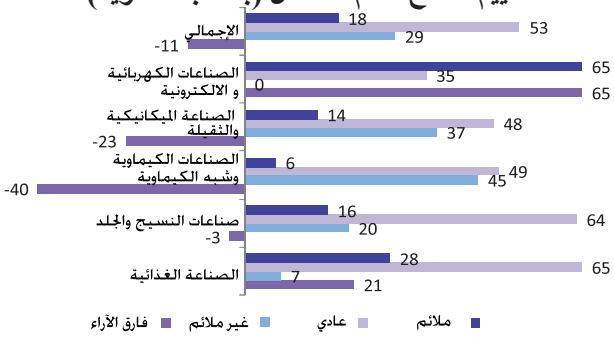

تقييم المناخ العام للأعمال للأشهر الثلاثة المقبلة (بالنسبة المئوية)

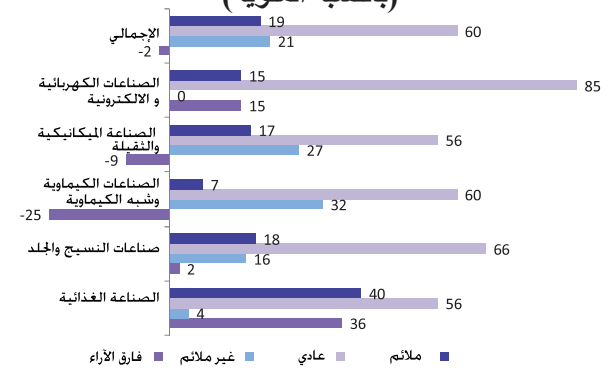

تقييم ظروف الإمداد (بالنسبة المئوية)

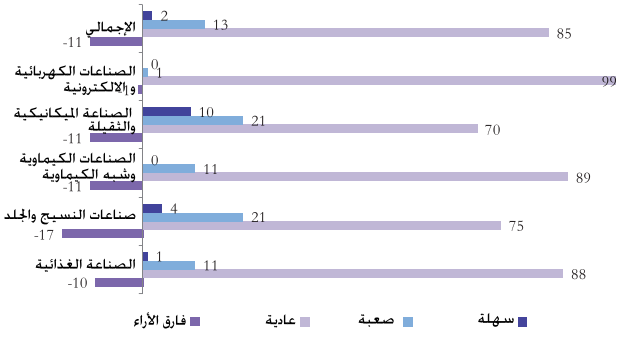

تطور عدد المستخدمين (بالنسبة المئوية)

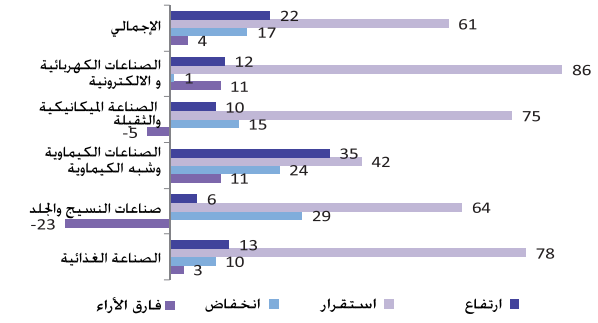

ومن أبرز العوائق التي حالت دون تطور الإنتاج في كافة الفروع خلال الفصل الثاني من سنة 2014، نذكر عدم كفاية الطلب وحدة المنافسة.كما أن أرباب الصناعات «الغذائية» يعتبرون القطاع غير النظامي سببا آخر في الحد من الإنتاج.

تكاليف الإنتاج

مقارنة بالفصل الأول من سنة 2014، يرجح أن تكون تكلفة وحدة الإنتاج قد استقرت حسب 61% من المقاولات وارتفعت حسب 32% منها. وحسب المكونات، من المحتمل أن تكون التكاليف المالية ومستوى الأجور وأسعار المواد الأولية غير الطاقية قد ظلت دون تغيير في رأي 71% و67% و55% من المقاولات على التوالي. في المقابل، يرجح أن تكون تكاليف الطاقة قد ارتفعت مقارنة بالفصل السابق، حسب 63% من الصناعيين.

وحسب الفروع، يرجح أن تكون تكلفة وحدة الإنتاج في الصناعات الغذائية قد ظلت دون تغيير حسب 60% من المقاولات وارتفعت حسب 31% منهم. كما يحتمل أن تكون التكاليف المالية (80%) والأجور (60%) قد استقرت، فيما ارتفعت تكاليف الطاقة وبقيت أسعار المواد الأولية غير الطاقية في ركود.

وبخصوص صناعات «النسيج والجلد»، يرجح أن تكون كلفة وحدة الإنتاج بها قد بقيت مستقرة حسب 84% من المقاولات وارتفعت حسب 16% منهم. وحسب المكونات، تتقاسم آراء أرباب الصناعات بين ارتفاع تكلفة المواد الأولية والطاقة واستقرارها، في حين يرى أكثر من ثلثي المقاولات أن مستويات الأجور والتكاليف المالية لم تتغير.

وفي «الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية»، يرى 56% من أرباب الصناعات أن تكلفة وحدة الإنتاج مستقرة، في حين يرى 42% منهم أنها قد ارتفعت. وحسب المكونات، يرجح أن مستوى الأجور والتكاليف المالية لم يتغير حسب ثلثي الصناعيين، فيما يرى الثلث الباقي أنه ارتفع. وبخصوص أسعار المواد الأولية غير الطاقية، فإن آراء أرباب الصناعات تتباين بين ارتفاع (52%) وركود (47%). في المقابل، ارتفعت تكاليف الطاقة حسب 77% من أرباب الصناعات.

تطورتكاليف وحدة الإنتاج (بالنسبة المئوية)

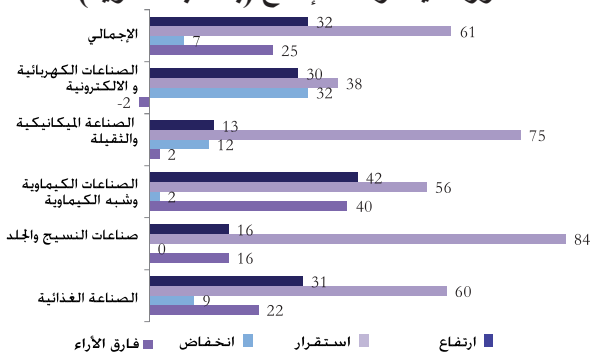

تطور التكلفة المالية (بالنسبة المئوية)

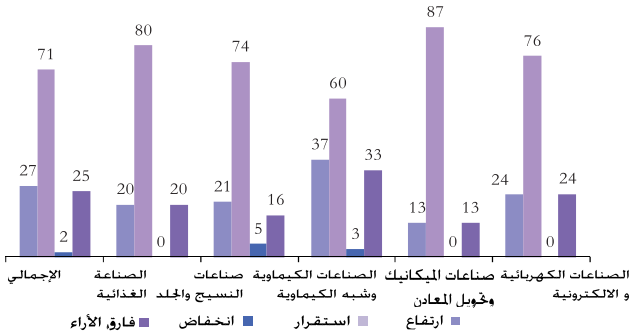

تطور الأجور (بالنسبة المئوية)

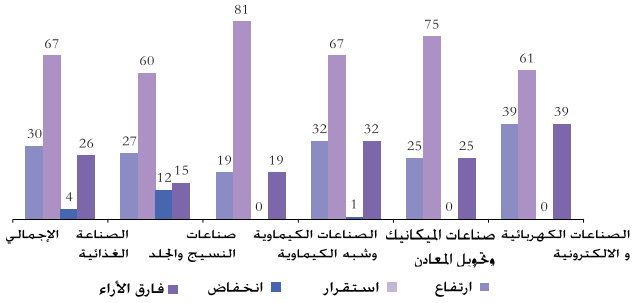

تطور تكلفة الطاقة (بالنسبة المئوية)

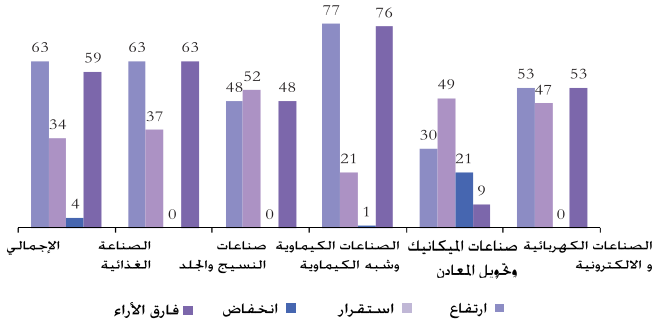

أما تكلفة وحدة الإنتاج في صناعات «الميكانيك وتحويل المعادن»، فمن المحتمل أن تكون قد ظلت دون تغيير حسب 75% من الصناعيين، بفعل استقرار كافة مكوناتها.

ومن المرجح أن تكون الصناعات الكهربائية والإلكترونية قد عرفت استقرارا في تكاليف إنتاجها. وحسب المكونات، يرى 76% و61% من المقاولات على أن التكاليف المالية ومستويات الأجور ظلت، على التوالي، مستقرة. كما يرى 53% منهم أن تكلفة الطاقة قد ارتفعت. من جهة أخرى، يرجح أن تكون تكاليف المواد الأولية باستثناء الطاقة قد تدنت حسب 45% من الصناعيين واستقرت حسب 41% منهم.

تطور تكاليف المواد الأولية غير الطاقية (بالنسبة المئوية)

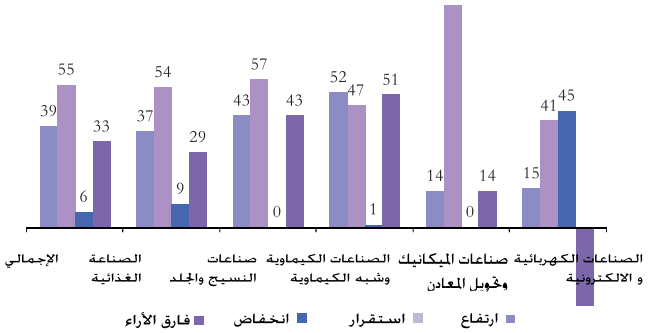

وضعية الخزينة

خلال الفصل الثاني من سنة 2014، يرجح أن وضعية خزينة المقاولات ظلت عادية في رأي 69% من الصناعيين وأدنى من العادي في رأي 29% منهم. وحسب المكونات، يرجح أن تكون خزينة المقاولة قد تأثرت بتدني المبيعات (حسب 52%) وبارتفاع التكاليف غير المالية (60%) وباستمرار الصعوبات في التحصيل (59%) وكذا بتزايد الضرائب (55%).

وحسب الفروع، من أكثر المقاولات التي تواجه صعوبات في خزائنها، تلك العاملة في قطاعي «الميكانيك وتحويل المعادن» و«النسيج والجلد»، بنسب تصل إلى 45% و44% على التوالي.

وضعية خزينة المقاولات (بالنسبة المئوية)

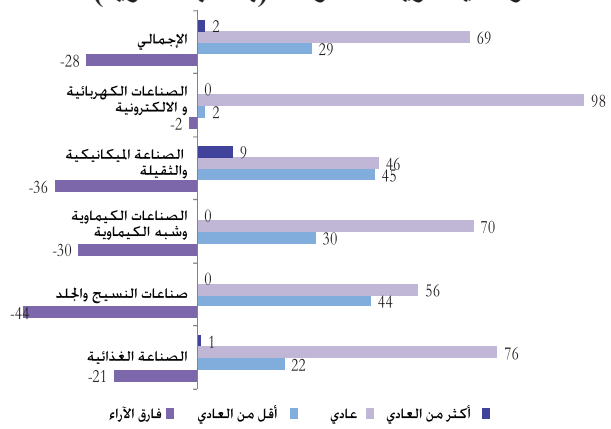

شروط التمويل البنكي

يعتبر الولوج للتمويل النقدي «عاديا» في رأي 84% من المقاولات و«صعبا» حسب 15% منهم. ويرى 74% من هذه المقاولات أن كلفة القروض ظلت دون تغيير، فيما يرى 23% منهم أنها ارتفعت.

لذا، يعتبر أكثر من ثلاث أرباع الصناعيين في كافة الفروع أن الولوج إلى التمويل «عادٍ». وتستحوذ فروع «النسيج والجلد» و«الميكانيك وتحويل المعادن» على أكبر الحصص نسبيا من أرباب الصناعات الذين يرون أن الولوج إلى التمويل «صعب»، بنسب تصل على التوالي إلى 29% و22%.

ولوج المقاولات إلى التمويل البنكي بالنسبة المئوية)

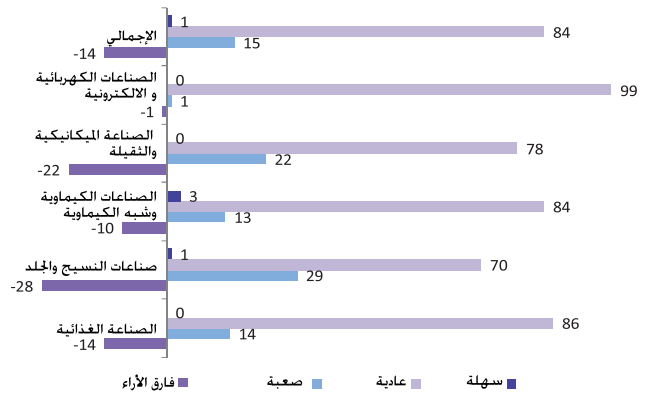

وفي ما يتعلق بكلفة القروض، يرى أكثر من 80% من الصناعيين أن الولوج إلى التمويل لم يتغير في كافة الفروع، باستثناء «الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية» حيث يعتبر 61% منهم أنه في استقرار، و39% أنه في ارتفاع.

نفقات الاستثمار

يرجح أن تكون نفقات الاستثمار قد ظلت دون تغيير حسب 61% من الصناعيين وارتفعت حسب 29% منهم.

ويرجح أن تكون هذه النفقات قد استقرت في صناعات «الميكانيك وتحويل المعادن» والصناعات الكهربائية والإلكترونية «وصناعات «النسيج والجلد». أما في الصناعات «الكيماوية وشبه الكيماوية»، فتتباين آراء الصناعيين بين استقرار هذه النفقات (54%) وارتفاعها (40%).

بالنسبة للأشهر الثلاثة المقبلة، يتوقع 54% من أرباب الصناعات أن تبقى نفقات الاستثمار دون تغيير، في حين يرتقب 38% منهم ارتفاعها.

ولتغطية نفقات الاستثمار، تتوقع المقاولات أن يتم اللجوء بشكل أكبر إلى القروض (44% مقابل 25% في الفصل السابق)، مع هيمنة الأموال الذاتية (56% مقابل 74% الفصل السابق).

تقييم تكلفة القروض (بالنسبة المئوية)

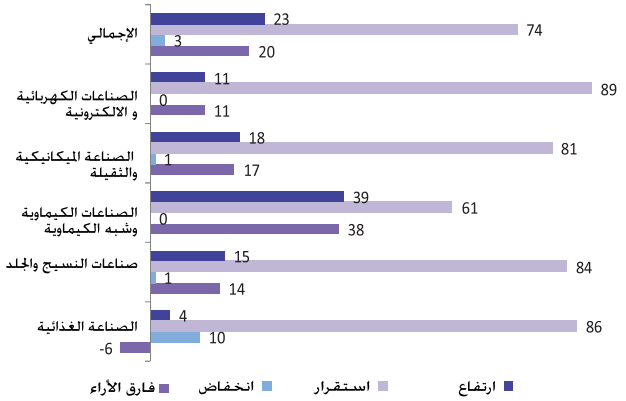

تطور نفقات الاستثمار (بالنسبة المئوية)

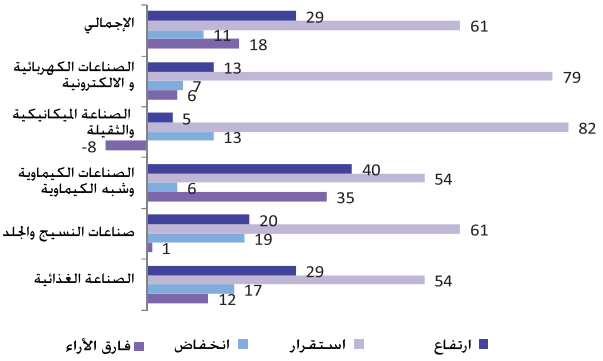

تطور نفقات الاستثمار خلال الأشهر الثلاثة المقبلة (بالنسبة المئوية)

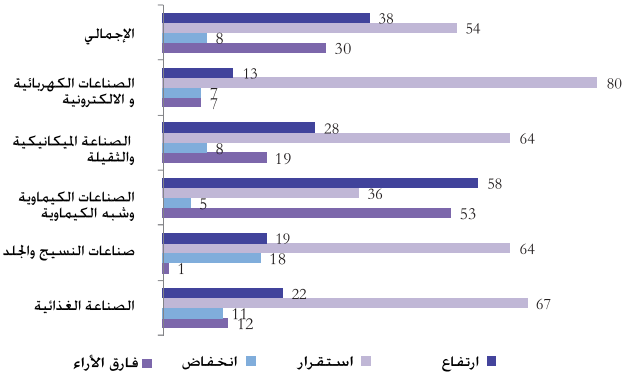

طرق التمويل (بالنسبة المئوية)